الدولة العثمانية والحضارة الغربية

بدأت الدولة العثمانية منذ اواخر القرن السابع عشر تواجه العديد من المشاكل في بنائها الاداري والاقتصادي والعسكري ، فبعد التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي شملت أوربا في هذه الفترة ، لم تعد الدولة العثمانية قادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة ، وبدات تواجهه سلسلة من الهزائم العسكرية ، واضطرت الى التوقيع على العديد من الاتفاقيات المهينة كمعاهدة كارلوفتز ١٦٩٩ التي سلمت بها المجر الى النمسا ، ومعاهدة يساروفتز ١٧١٧ التي فقدت فيها جزءاً مهما من البلقان ومعاهدة كوجك كينارجي١٧٧٤ التي اعقبت هزيمتها امام روسيا ، كما انكشف ضعفها في عدم قدرتها على مواجهة الغزوا الفرنسي لمصر وفلسطين وسوريا (١٧٩٨-١٨٠١) ، كما اتضحت علامات الانحطاط في تدهور النظام الاقتصادي ، وفساد الادارة الحكومية وتدخل النساء في ادارة شؤون الدولة والمظاهرات التي شملت معظم ولايات الدولة العثمانية.

ومنذ ان بدأت الهزائم تتوالى على الجيش العثماني على مختلف الجبهات ، بدا رجال الدولة العثمانية يشعرون بوجوب اصلاحها من خلال التأثر بالحضارة الغربية التي بدأت معالمها منذ القرن السابع عشر ، فاكتسبت دولها قوة كبيرة ، مما دفع رجال الاصلاح الى الاقتداء بتلك الدول ، واستلهام النظم التي صارت سبباً لقوتها.

وقد ادى كل ذلك الى اجراء تغيرات متعددة على أدوات العمل السياسي في الدولة العثمانية منذ نشأتها عام (١٢٩٩م) وسقوطها عام (١٩٢٢م) ، فالنظام السياسي العثماني كان نظاماً إسلامياً وقد حاول قادة هذه الدولة المزج بين التقاليد الدينية والسلطة الزمنية ، لكن ظروف القرن التاسع عشر أدت الى تغيرات ملموسة في الحياة السياسية العثمانية ، ومن هذه التغيرات المحاولات التي جرت لإصلاح واقع الدولة العثمانية.

لقد شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لإصلاح نظمها ومؤسساتها الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الاسس والاساليب الغربية الحديثة اذ بدا بعض السلاطين ورجال السياسة والمثقفين المتنورين المتأثرين بالحضارة الغربية يبحثون عن علاج يوقفون به هذا التدهور واعادة الهيبة والحيوية الى الدولة ، ونتج عن ذلك حركة لإصلاح الجيش ، لكون الدولة العثمانية دولة عسكرية بالدرجة الاولى ، فكان من الطبيعي ان يكون الجيش اول مؤسسة يبدا فيها الاصلاح ، كما ظهرت في الدولة العثمانية عدد من الأفكار السياسية في هذه الحقبة الى جانب أفكار الثورة الفرنسية التي بدأت بالانتشار في الدول الأخرى، فالثورة الفرنسية التي قامت في عام ١٧٨٩ قد حملت معها أفكارا جديدة في الحرية والإخاء والمساواة ومفهوم حقوق الانسان ، اذ ان هذه الأفكار كانت غريبة على الفقه العثماني في البداية ، كما ان قادة الإصلاح

العثماني لم يفهموا طبيعة الثورة الفرنسية وظروفها ، اذ كانت ثورة على الكنيسة والاستبداد السياسي الى درجة ان الثوار أقاموا حكما يستند الى الأفكار القومية والرجوع الى الشعب في المفاهيم الدستورية.

ولم يكن من السهل نقل الكثير من القوانين والانظمة التي اصدرتها الدولة العثمانية على غرار القوانين والانظمة الاوربية الى حيز التطبيق **وكانت هناك مجموعة من المعوقات منها:**

١-ضعف الجهاز الاداري ، وعدم تعاونه مع الحكومة المركزية في تحقيق الاصلاح ، الى جانب عدم كفاءة الموظفين او رضاهم عن هذه الاصلاحات التي سلبتهم امتيازاتهم.

٢-معارضة رجال الدين والفئات الرجعية للإصلاحات بوصفها مخالفة للشرع الاسلامي ومقلدة للأوربيين.

٣- التدخل الاوربي المستمر في شؤون الدولة العثمانية ، وعدم احترام الدول الاوربية للنص الذي التزمت به في معاهدة باريس في ٣٠ ادار١٨٥٦ في اعقاب حرب القرم مؤكدا عدم تدخل الدول الاوربية منفردة او مجتمعه في الشؤون الداخلية مهما كانت الاسباب .

وكان لهذا التدخل اثره السلبي علي الاوضاع الداخلية للدولة العثمانية الى الحد الذي جعل المؤرخون يسمون الفترة الواقعة ما بين ١٨٣٩-١٨٧٦ اسم فترة حكم السفراء اي سفراء الدول الاوربية في استنبول وفي مقدمتهم السفير البريطاني(سترات فورد كاننك) الذي كان يعرف بالسلطان العثماني غير المتوج ، أذ كان لوقوف فرنسا وبريطانيا مع الدولة العثمانية ضد روسيا في حرب القرم ، الى جانب ما تعرضت له من مشاكل اصبحت تعاني من ازمة مالية خانقة الامر الذي جعلها تطلب من بريطانيا وفرنسا امدادها بالقروض المالية وهذا ما جعل السلاطين العثمانيين يسعون الى ارضاء حلفائهم.

وقد بدأت هذه الاصلاحات منذ عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤م) ، وسار سيراً بطيئاً في عهد السلطان عبد الحميد الاول (١٧٧٤-١٧٨٩م) ، ودخلت حيز التنفيذ في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) ، الا ان الثورة التي قادها الانكشارية اطاحت بهذا السلطان واصلاحاته ، ان هذه السياسة الاصلاحية التي اتبعت من قبل السلطان محمد الثاني مهدت الطريق إمام استخدام البرامج الغربية من قبل حلفائه الذين جاءوا بعده اذ قام السلطان عبد المجيد الاول (١٨٣٩-١٨٦١) بإصدار المراسيم الإمبراطورية في عام ١٨٣٩التي عرفت التنظيمات العثمانية ، ومن ابرزها هذه التنظيمات او القوانين:

١-خط شريف كولخانه: وقد صدر عام ٢٣تشرين الثاني ١٨٣٩ من قبل السلطان عبد المجيد ، وتضمن (١٢) بنداً مختلفاً في الاصلاح ، تعكس بعض مبادئ الفكر اللبرالي للقرن الثامن عشر كان ابرزها في الحياة الاقتصادية ، حول جباية الاموال وتوزيعها بمقتضى الاحكام الشرعية دون احداث اي خلل في الزراعة والتجارة ، بالإضافة الى الخدمة العسكرية ، والقضاء على الرشوة ، والفساد. ويوصف هذا المشروع عموما بلائحة الحقوق التي نصت على :

- إلغاء عقوبة الإعدام بدون محاكمة وضمان العدالة للجميع وتأسيس مجلس العدالة لصياغة قوانين جديدة من ضمنها قانون عقابي والذي نص على عدم التسامح مع التجاوزات بسبب الوظيفة أو التأثير الشخصي.

- إنهاء نظام الضريبة الزراعية بوضعه نظام جديد للضريبة.

- أيجاد إجراءات رسمية للتجنيد من قبل القوات المسلحة والخدمة المدنية.

- أنشاء القانون التجاري الجديد وقانون العقوبات على أساس النموذج الفرنسي.

٢-مرسوم خط شريف همايون: وقد صدر عام ١٨٥٦ بضغط من الدول الغربية على السلطان، وتم العمل فيه بمبدأ المساواة بين الملل والرعايا، كما ان بنوده المتنوعة اكدت على الحقوق الطائفية، وقد سمح القانون للأجانب بالتملك حسب القوانين البلدية. وبسبب هذا المرسوم ازداد حجم الامتيازات والحقوق للأقليات في الداخل وتم تثبيت اسس التدخلات الاوربية الخارجية في الشؤون الداخلية **وكانت هناك اسباب داخلية دفعت الحكومة العثمانية الى إصدار هذا الخط وهي:**

- المفاهيم الغربية التي ظهرت في الدولة العثمانية التي أثرت في السلطة الحاكمة.

- ظهور حركات ليبرالية في داخل الحكومة العثمانية.

- أصبحت سياسة التغريب مستمرة في الدولة العثماني عن طريق قراءة الكتب الأوربية والمراقبين الأجانب ، وعن طريق الأشخاص الذين تركوا الدولة العثمانية بسبب النفي حيث عاشوا في العواصم الأوربية وتأثروا بمعاملها وبعد عودتهم أليها قاموا بترجمة الثقافة الأوربية.

٣-قانون الارض: صدر للفصل بين ما يملكه اصحاب الاراضي وما تملكه الدولة ، مستمدين فقرات هذا القانون من الشريعة والتقاليد من جانب ، ومن القوانين الوضعية من جانب اخر.

٤-قانون الطابو: اصدرته الدولة العثمانية في ١٣كانون الثاني ١٨٥٩ وتضمن ٣٣ ماده لحل المشاكل المعقدة بخصوص أراضي الميري (التابعة للدولة) ، وتحديدها على اساس أصح وأقوم من

القانون السابق ، كما ركز هذا القانون على شروط التفريغ وقيمة الرسم وكيفية عملية التوزيع ، وتنظيمها ، وكتابة السندات (سندات الطابو) الرسمية الخاصة بها ، وعملية حفضها ، كما حاربت التنظيمات الفوضى الناجمة عن نظام الاقطاع ، وحددت سلطة الولاة ، إلا أنها اقتبست النظم الفرنسية ، وركزت على تطبيق المركزية الادارية للدولة. وقد جرى خلال هذه الفترة اتخاذ عدد من الاجراءات الاساسية ، وانشات وزارات عديدة كالمالية والاوقاف والحربية والداخلية والخارجية واسس مجلس للوزراء كما كان سائدا في الدول الاوربية.

وكان من نتيجة قانون التنظيمات ازدياد وترابط الجماعات المسيحية ، بسبب تنظيمها لشؤون البطركيات والأسقفيات وتكوين المجالس الخاصة بها ، هذه الأوضاع عودت منتسبي الطوائف المسيحية العمل المشترك في المؤسسات المدنية والخيرية والتعليمية.أما المسلمون فلم تكن لديهم أمثال هذه التشكيلات ، فكانت أمورهم كلها موكوله إلى الدولة ، لهذا اصبح الفرد المسيحي منضماً بطريقة غير موجودة عند الفرد المسلم ، هذا التنظيم الذي كان ضرورياً لرعاية المصالح الفردية في ذلك الوقت ، حتى إن مدحت باشا فكر في تكوين جماعات إسلامية على نمط الجماعات غير الاسلامية ، إلا انه لم يجد مجالا لتكوينها إلا في الروملي الشرقي.

وعلى الرغم من كل ما قدمته المراسيم السلطانية من حقوق وامتيازات للأقليات غير المسلمة في الدولة العثمانية ، فان ولاء تلك الاقليات كان للغرب ، وهذا ما اعترفت به وزارة الخارجية البريطانية.

ان الدبلوماسيين الفرنسيين وبالذات في عهد السلطان سليم الثالث قد احتكوا بالموظفين ورجال الحكم في الدولة العثمانية وكل ذلك قد دفع السلطان المذكور ان يقوم بمحاولة تنسيق أفكار التقارب من العالم الأوربي وذلك اعتبارا من عام ١٧٩٢ فقد طلب من رجال الحكم البارزين في الدولة العثمانية كتابة تقرير حول حاجات الدولة في هذا المجال وقد انصبت نتائج هذه التقارير على وجوب ادخال الإصلاحات في الجيش العثماني وذلك بمعاونة خبراء عسكريين في أوربا شريطة عدم تعارض ذلك مع الشريعة الاسلامية، ان اتخاذ قرار إرسال بعثات عسكرية الى فرنسا قد اوجد بعد مدة من الزمن طبقة اجتماعية استطاعت بعد ذلك التغلغل في الجيش فقد أصبح لها نفوذا وقوة في داخل الجيش العثماني.

لقد اطلق حركة التحديث في تركيا العثمانية مرحلة "الدفاع عن التمدن" وبموجب ذلك تبنت الدولة العثمانية نظام التعليم الأوربي واللغة الأوربية والأبجدية العسكرية وفيها وضع السلطان (وثيقة الاتفاقية) وذلك في عام ١٨٠٨والتي تتضمن تعهد الحكومة المركزية وأقطاب المقاطعات بالاحترام المتبادل للحقوق الثابتة ، وهذه الوثيقة تعد بمثابة نجاح لسلطة الوجهاء المحليين وهي تشبه وثيقة الماكناكارتا، وقد قام السلطان سليم الثالث بإنشاء مجموعة من المدارس والمعاهد العسكرية ذات

الطابع الغربي وقد تم تبادل الخبرات وإرسال البعثات العسكرية الى الدول الأوربية لمواكبة التطور الذي وصلت إليه الجيوش الأوربية فضلا عن طبع الكتب فيما يخص النواحي العسكرية وترجمتها الى اللغة التركية العثمانية وبالإمكان ان نذهب الى القول ان هذا النوع من التبادل الثقافي بين تركيا العثمانية والدول الأوربية يعد نقطة البداية للاحتكاك العلمي والثقافي مع العالم الغربي إضافة الى ذلك ان المدارس العسكرية التي أنشئت في هذه الحقبة وتزايدت في عهد السلطان محمود الثاني قدمت دراسة جيدة على النمط الغربي اذ تذكرنا جيدا ان المدارس والمعاهد حتى في هذه الحقبة كانت تقوم اساسا على المدارس الدينية وقد تبنى السياسة نفسها السلطان محمود الثاني وكان النجاح حليفه عندما استطاع عام ١٨٢٦ سحق تمرد الوحدات العسكرية المعروفة بوحدات الانكشارية من خلال التنسيق الكامل مع الاهالي والعلماء ، وقادة الاصلاح في الجيش وخصوصاً سلاح المدفعية وبهدف ادخال المدنية الغربية الى الدولة العثمانية فقد تبنى القادة العثمانيون القوانين الدنيوية (الوضعية) وذلك قبل بزوغ القرن الثامن عشر والحق ان مثل هذه القوانين قد أعدها السلطان سليمان الذي عرف في التاريخ العثماني بالقانوني أي صانع القوانين. الا ان حركة الاصلاح قد عادت مجدداً الى الظهور في اواسط عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) الذي قام بتطبيق الاصلاحات مرة اخرى. وفي عهد السلطان عبد العزيز الذي امتاز بالاستبداد زاد نشاط الشباب العثماني وسعيه للإصلاح ، وكانت الصحافة من اهم الاساليب المنظمة الفعالة التي لجا اليها الادباء والمصلحون لنقد الاوضاع القائمة وللمساهمة في توعية الشعب وتحسين الاجوال الا ان جميع الصحف التي صدرت تم في البداية اصدار قانون للصحافة١٨٦٥ لتنظيم عملها ويمكن السلطة من ملاحقتها ، الا انه ما ان حل عام ١٨٦٧ حتى كانت جميع الصحف الحرة قد توقفت عن الصدور وتشرد معظم الصحفيين الاحرار حارج البلد.

ان إدخال عهد التنظيمات الى حيز الوجود يرجع في حقيقة الامر الى الدبلوماسية الأوربية عن طريق بريطانيا وفرنسا مارست ضغطها على الدولة العثمانية بعد معاهدة ١٨٢٩والتي تنص على إدخال المدنية الغربية الى الدولة العثمانية من اجل إدخال سياسة التغريب التي كانت ترمي من ورائها تحقيق الأهداف الآتية:

- التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية عن طريق استخدام (المسألة الشرقية).

- الدفاع عن قضية حقوق الأقليات المسيحية في الدولة العثمانية وقد أصبح هؤلاء تحت حماية بعض القوى الأوربية وقد استخدمت الدبلوماسية الأوربية في هذه القضية كي تشجع قيام الدولة القومية المستقلة.

- تعزيز مصالحها التجارية والاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية.

وكان خط همايون أداة لتحقيق أهداف الرعايا المسيحيين في الدولة حيث أعطى لهم الحقوق والامتيازات المتساوية المعطاة دستوريا للمواطنين المسلمين.

وهناك مجموعة من الخصائص التي تميزت بها الدولة العثمانية في عصر التنظيمات وبالإمكان إيجازها في النقاط الآتية:

١-وضع قيود على الإصلاحات المعطاة للولاة في الولايات التابعة للدولة العثمانية عن طريق تركيز السلطة بيد السلطان وكان هذا يعني اعطاء صفة الموظف للوالي في الدولة العثمانية.

٢-تقنين مجموعة من الأنظمة والقوانين في الدولة العثمانية كانت الغاية منها تنظيم الجهاز الاداري والاقتصادي والقضائي للدولة.

٣-قامت الدولة العثمانية بالاستدانة من الدول الغربية وكانت نتيجة ذلك ظهور مشكلة الدائنين والتدخل المباشر في الشؤون الداخلية وإيجاد مجلس الدين الذي قام بتوزيع الديون بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على الممتلكات العثمانية التابعة لها.

٤-تأثرت الدولة العثمانية في هذه الحقبة بمعالم الفكر الغربي ، وكان التأثير واضحا في الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية فقد اخذ المواطن العثماني بمظاهر الحياة الغربية في جميع صورها.

وفي هذه الحقبة بالذات أصبحت اللغة الفرنسية واضحة في الثقافة العثمانية ونرى هذا الوضوح والتأثير في مذكرات خالدة أديب التي جاء فيها (ان الدول الأوربية قد زودت تركيا بالأفكار الحديثة، وأوجدت الروح الجديدة في أدبيات الكتاب الأتراك).

وقد وصلت مبادئ للثورة الفرنسية الى الدولة العثمانية عن طريق حملة نابليون على مصر اذ ان نابليون حمل أساليب الحضارة الأوربية الى الشرق ، وتجدر الإشارة في هذا المجال ان سليم الثالث قد اتخذ قرارا منذ عام ١٧٩٣ بإرسال بعثات تعليمية عسكرية الى فرنسا كما قام بتعيين سفراء الدولة العثمانية في كل من لندن وباريس وفينا، كما ان تأثير الثورة الفرنسية على الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر كان واضحا في هذا المجال من خلال قيام الثورة الدستورية عام ١٩٠٨ ونمو الحركة القومية التركية ثم تأسيس الجمهورية التركية .